

بلاغ

إن المجلس الإداري لودادية موظفي العدل المنعقد في دورته العادية يوم الجمعة 29 أبريل 2016 بالمعهد العالي للقضاء بالرباط، والذي تزامن مع تنظيم الودادية للجامعة الربيعية الثانية المؤطرة من طرف مكتب الدراسات لإصلاح وتحديث الإدارة القضائية تحت شعار: "تخليق منظومة العدالة بين التفتيش والتحسيس" في سياق انخراطها الواعي في معركة الإصلاح من منظور تعبوي يزاوج بين التقييم والتقويم ويعبئ الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها أطر هيئة كتابة الضبط والإدارة القضائية لإنجاح هذا الورش الوطني الكبير والتي تخللها أيضا توقيع مجموعة من الأعمال الروائية لمبدعين من داخل هيئة كتابة الضبط.

إن المجلس الإداري وهو يقيم المرحلة بعد استماعه لتقرير المكتب المركزي الذي جاء غنيا ومتوازنا من حيث توزيع اهتماماته بين الهيكلية التنظيمية والإشعاع الثقافي والعمل الاجتماعي التضامني والتألق الرياضي، وبعد نقاش جدي زواج بين تقييم الحصيلة واستشراف المستقبل على ضوء انطلاق التحضير للمؤتمر الوطني، فإنه يقرر ما يلي :

أولا - على مستوى التهييء للمؤتمر :

- عقد المؤتمر الوطني الثالث لودادية موظفي العدل في موعده القانوني واعتماد بطاقة العضوية لسنة 2016 معياراً لانتخاب المؤتمرين على قاعدة مؤتمر عن كل 30 بطاقة مع تحديد 30 أكتوبر 2016 كآخر أجل لتسوية حصة المكتب المركزي من بطائق الانخراط بالتنسيق مع الأمين المركزي للودادية وذلك بالحساب البنكي رقم 225695.0096127046510110.01 المفتوح لدى مؤسسة القرض الفلاحي (وكالة واد أمليل).
 - انطلاق عملية انتخاب المؤتمرين بداية شهر نونبر واستمرارها إلى متم دجنبر 2016 وفق الجدولة التي سيعلن عنها لاحقا.
 - تحيين لائحة أعضاء المجلس الإداري اعتمادا على لوائح الحضور طيلة الولاية القانونية.
 - المصادقة على اللجان التحضيرية للمؤتمر وفق ما يلي :
 - ~ لجنة الورقة التوجيهية برئاسة ذ أحمد طيبي.
 - ~ لجنة الإعداد المادي برئاسة ذ محمد كعواشي.
 - ~ لجنة القوانين برئاسة ذ رضوان العناز.
 - ~ لجنة المؤسسة المحمدية لقضاة وموظفي وزارة العدل والحريات برئاسة ذ عبد الرحيم زنايدي.
- على أن تُهيئ اللجان مشاريع أوراقها وتكون رهن إشارة المكاتب المحلية ويصادق المجلس الإداري بحضور ممثلي المكاتب المحلية على كافة المشاريع قبل متم دجنبر 2016.

يشتمل المجلس الإداري خلاصات اللقاء التفاوضي بين النقابة الديمقراطية للعدل والسيد المدير العام للمؤسسة والذي أفضى إلى ما يلي :

- التزام المؤسسة باقتناء 75 حافلة للنقل الوظيفي وتوزيعها بداية من شهر شتنبر 2016
- الإسراع بإخراج المنشور المتعلق بقروض السكن.
- إعادة هيكلة وتجهيز مركبات الاصطيف خاصة مراكش وإفران بمواصفات جيدة تليق بكرامة المنخرط وإعادة بناء مركب السعيدية والرباط والإسراع في تدشين مركب فاس وكذا الشروع في تهيئة مركب طنجة.
- تعميم مجموعة من الخدمات لتشمل المتقاعدين وذويهم.
- تسريع وتيرة صرف المنح.

إن المجلس الإداري إذ يستحضر حجم تطلعات المنخرطين ومحدودية خدمات المؤسسة، فإنه يؤكد على :

- ضرورة احترام الأجل المحدد لإخراج منشور السكن ومراعاة مضمون قرار مجلس التوجيه والمراقبة مع تحميل إدارة المؤسسة عواقب كل تأخير إضافي.
- العناية بأحوال أطر ومستخدمي المؤسسة وتوفير سبل تجاوز حالة الإحباط التي يعانونها نتيجة القرارات الإدارية التصفوية التي تسعى إدارة المؤسسة لاعتمادها، وفي مقدمتها السعي لتطبيق معايير تحمل المسؤولية بأثر رجعي ضداً على المقتضيات الإدارية والقانونية الجاري بها العمل.
- إيجاد آليات فعالة لمراقبة تنفيذ مضامين الاتفاقيات الموقعة مع شركة ستيام CTM والمكتب الوطني للسكك الحديدية ONCF لتجاوز كل العراقيل التقنية والفنية.

وفي الأخير يهيب المجلس الإداري بكل المكاتب الجهوية والمحلية ومكاتب الدراسات وأطر ومنخرطي ودادية موظفي العدل للانخراط الواعي والمسؤول في التحضير للمؤتمر الوطني الثالث وجعله محطة لتقييم المسار واستشراف أفق عملنا الجمعي وفق ما يضمن تطويره وتعميق ديمقراطية الولوج لأنشطة الودادية كما أجهزتها على قاعدة أعمال مبادئ التضامن وربط المسؤولية بالمحاسبة واستحضار كون ودادية موظفي العدل كما أرادها صاحب الجلالة : من الموظف وإليه، فاطرة للرفع من قدراته المعرفية والمهنية لعموم موظفات وموظفي هيئة كتابة الضبط.

المجلس الإداري

الرباط، في : 29 أبريل 2016